مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ISSN : 2716-9502
المجلد: الثاني العدد: الأول السنة: 2021 ص 124 - 148

تاريخ الإرسال: 2021/01/07 تاريخ المراجعة: 2021/03/22
تاريخ القبول: 2021/04/18

علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة

صايب امحمد [1]، بوخابية سليم[2]

جامعة مصطفى اسطنبولي–معسكر-(الجزائر)، mhamed.saib@univ-mascara.dz
[1] univercity of mascara (algeria), mhamed.saib@univ-mascara.dz

جامعة مصطفى اسطنبولي–معسكر-(الجزائر)، salim.boukhabia@univ–mascara.dz
[2] univercity of mascara (algeria), salim.boukhabia@univ-mascara.dz

الملخص:
حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بالاهتمام بشكل متزايد في الآونة الأخيرة ، و يتجسد هذا الأخير في التركيز على أنشطة و أعمال فئة الأغنياء في المجتمع والإلحاح على القائمين على أعمالهم في مختلف الشركات بتسطير استراتيجيات محددة تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية في البلاد ، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جانب آخر. كما يشار إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة ، و أيضا كذلك من عملية إشراك كل من الدولة و القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بغية بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة ، ولا يتحقق هذه الأهداف إلا بعد إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية المتمثلة في الأساس بالاستثمار في الموارد البشرية عن طريق خلق فرص عمل جديدة و توفير بيئة عمل صحية أمنة مع حل المشكلات الاجتماعية في البلاد بكيفية تسمح بدعم الأعمال و المشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع و التي تعمل على تكريس بناء علاقة قوية و متماسكة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ مسؤولية الاجتماعية للشركة؛ استدامة الشركة.
تصنيفات JEL: M14, Q01

Abstract:
The relationship between sustainable development and corporate social responsibility has received increasing attention in recent time thus many companies seek to focus their work on the rich in their society through specific strategies supporting business, social and philanthropic activities in their country. Its main aim is giving contribution to economic development, gaining Customer loyalty and trust with maximizing profits. It also indicates that social responsibility is a product of sustainable development requirements and its participation in economic development between the state and the private sector to build a better future for new generations. It is achieved through creating and supporting sustainable social, economic and cultural programs drawn from the national needs and priorities represented. Basically, investing in human resources creates new job opportunities and provides a safe and healthy work environment. It also engender solving social problems in the country by supporting businesses and projects that benefit society and work to devote building a strong and coherent relationship between social responsibility and sustainable development. Enhancing community solidarity and the satisfaction of its members on the performance of those economic activities could be the main objective.

Keywords: Sustainable Development, Corporate Social Responsibility, Corporate Sustainability.
JEL Classification Codes : Q01 , M14 ,

المؤلف المرسل: بوخابية سليم، الإيميل: salim.boukhabia@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

يعد كل من الفقر والتغير المناخي وانتهاك حقوق الإنسان وانتشار العديد من الأمراض و الاوبئة من ابرز المشاكل التي تواجه عالمنا اليوم، و من أجل بناء و تطوير مجتمع مستدام نحتاج إلى شركات مسؤولة اجتماعياً. لذا ا نجد العديد من الشركات إما مستعدة أو مدعوة للعب دور إيجابي فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة (SD) ونظرًا لتأثيرات الأعمال وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في بلدانها الأصلية والبلدان المضيفة و المجتمع والبيئة فالسؤال الذي يفرض نفسه هو: من المتأثر ومن يكسب نتيجة قرارات أعمال الشركات؟ ومن هذا المنطـــــــــــــــلق

و وفقا **لفريدمان (1970)** فإن المسؤولية تقع على عاتق الشركات وحدها فقط نظرا لانشغال المساهمين لتحقيق الأرباح وبالتالي زيادة ثرواتهم ، على العكس من ذلك أكد **فريمان (1984)** أن غرض الشركات يجب أن يراعي مصالح جميع أصحاب المصلحة لتلبية متطلباتهم وخدمتهم.
في الوقت الحاضر، تحاول العديد من الشركات المشاركة في الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها بالإضافة إلى حماية البيئة.
ان المسؤولية الاجتماعية للشركات "تتجاوز الإمتثال" وتقترب من قضية اجتماعية **(Rodriguez, 2006)** أي هذا لا يتعلق الأمر "بالتضحية بالأرباح من أجل المصلحة الاجتماعية"**(Reinhardt et al., 2008).**

و تسعى المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى مرافقة صانعي القرارات التجارية لتأسيس قراراتهم ليس فقط لتكون "مربحة اقتصاديًا وملتزمة بالقانون" ولكن أيضًا لتكون "داعمة للأبعاد الاخلاقية و الاجتماعية"
. (Carroll, 1999: p. 286)
فقد ادرجت المسؤولية الاجتماعية ضمن مواضيع بحثية عدة و منذ سنوات لغياب تعريف واضح و شامل و السبب الرئيسي في هذا راجع لعدم وجود لوائح دولية بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وتبين كذلك أنه إذا تم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل خاطئ سيؤدي حتما ذلك إلى لاعقلانية استخدام الموارد النادرة في الاقتصاد و عندما يتم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بالطريقة الصحيحة لا يؤدي فقط الى زيادة ارباح الشركة وانما هي ايضا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في البلدان النامية **(Porter and Kramer, 2006)** ، ان تنظيم و تقنين الانشطة التجارية على سبيل المثال لا يكفي لمراعاة المسؤولية الاجتماعية كونها لا تطبق عموما بسبب اختلاف القواعد واللوائح من بلد الى اخر اومن منطقة إلى أخرى ، فضلاً عن أليات المراقبة و الامتثال.
تحتاج الشركات إلى أخذ المسؤولية الاجتماعية في الاعتبار كجزء من تحدياتها للعولمة والمؤسساتية **(Buckley and Ghauri, 2004؛ Dunning, 2006, 2009؛ Griffith et. Al, 2008؛ Peng et. Al, 2009).**
لكي تحقق سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التنمية المستدامة يجب أن يكون هناك تعاون بين الشركات والمجتمعات المدنية التي تعمل فيها الشركة وبالتالي يجب أن تتم مسؤوليات الشركات تجاه المجتمع ليس فقط من خلال مساهماتهم (الأعمال الخيرية والجمعيات الخيرية وما إلى ذلك) ولكن أيضًا من خلا المشاركة حيث سوف يؤدي الكل حتما إلى التنمية المستدامة للمجتمعات والأعمال أيضًا، ومن لقد لوحظ ان معظم الشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية عززت من أدائها المالي وصورتها وعلامتها التجارية وسمعتها **(Kolk & Pinkse, 2008 ؛ Verbeke, 2009)** و من سماة الشركات المتبناة للمسؤولية الاجتماعية و وفقا ل **(Utting , 2000)** هي التي تعد "أكثر استجابة للأبعاد البيئية و الاجتماعية للمجتمع" .

تهدف هذه الورقة إلى استعراض العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال سرد الأدبيات و الأطر النظرية لترابط و تقارب المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة .

2. التنمية المستدامة (SD)

عرّفت (**Brundtland 1987**) التنمية المستدامة بانها " تلبية احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة " وبالتالي فإن التنمية المستدامة لا تنظر إلى الأهداف قصيرة المدى بل الى الأهداف الطويلة المدى.

تشمل فكرة الاستدامة مفاهيم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذلك يجب ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع احترام البيئة التي تجري فيها الأنشطة ، حيث تم تعريف التنمية المستدامة اقتصاديا بأنها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على الموارد الطبيعية مع مرور الوقت (**Harald.A , 2009**)، أما تعريفها الاجتماعي فهي السعي من أجل إستقرار النمو السكاني، عن طريق توفير مختلف الخدمات الصحية و التعليمية و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية (**Stephen A. R, 2014**) ، بالإضافة الى تعريفها البيئي فالتنمية المستدامة هي التي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة **(2011 ,محارب ق)** ، فالصعوبة التي تنشأ هي كيفية ضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (**Adams, 2001**).

حيث يعتمد برنامج الألفية للتنمية على القضاء على الفقر والجوع في البلدان الامية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتأسيس الاستدامة البيئية **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006 ؛ الأمم المتحدة، 2007، 2008)** ، فاليوم تعمل التنمية المستدامة كدعم للمجتمعات فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للموارد وإنشاء بنية تحتية غنية بالموارد وحماية وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة وبناء الأعمال التجارية الجديدة من أجل تعزيز اقتصادات البلدان.

و وفقًا لذلك تكمن ركائز التنمية المستدامة في الاستدامة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و البيئية فمن الصعب ضمان ركائز التنمية المستدامة في البلدان النامية حيث توجد نسبة عالية من البطالة والأجور المنخفضة و معدلات مرتفعة للتسرب المدرسي خاصة في المرحلة الابتدائية، وأكد **(Visser, 2008 a , b)** أن الاختلالات التي تواجهها البلدان النامية تتمثل في تطوير البنية التحتية على حساب البيئة ، وخلق فرص العمل على حساب معايير العمل الدولية ، وكذلك تطبيق العمل الخيري الاستراتيجي على حساب الحوكمة السياسية ، الشيء الذي يجعل استحالة تحقيق التنمية المستدامة و بالتالي فإنه حسب برامج **البنك الدولي و الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, , 2008 2006 ؛ UN, 2007 , 2008)** يعطي الأولوية لمساعدة البلدان النامية على تبني المسؤولية الاجتماعية كهدف لتحقيق التنمية المستدامة ، مع مراعاة سعي الشركات الى

احترام حقوق الانسان و تحسين ظروف العمل اضافة الى توفير الخدمات الاساسية و تحسين ظروف الحياة **(Visser, 2008 a, b)** .

إن مصطلح التنمية المستدامة ليس حديث النشأة بل يعود أصله إلى القرن الثامن عشر حيث اقترن بعلم الغابات اين كان يُسمح فقط بقطع عدد معين من الأشجار لضمان حماية طويلة الأمد لسكان تلك المناطق فضمنت هذه الطريقة إمدادًا مستمرًا بالخشب دون تقليل الموارد للأجيال القادمة.

لقد حدد نادي روما بمناقشة دولية في تقريره "حدود النمو" **(Meadows, 1972)** بوضع نهج للتنمية المستدامة الذي أدى إلى حماية الموارد والبيئة في نفس الوقت ، و في **عام 1987** حددت **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** المفهوم الاخلاقي للتنمية المستدامة وأصبح التعريف الرئيسي لها كالأتي:

"التنمية المستدامة هي تطور يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" فهو يحتوي ضمنه على مفهوم "الاحتياجات" اي الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم والتي يجب أن تعطى الأولوية القصوى لها.

إن فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي للبيئة لها القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية و بالتالي يجب على جميع البلدان المتقدمة أو النامية تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الاستدامة أولا **(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987).**

كما تعمق **Elkington** في التفاصيل عندما جادل بأن الشركات يجب ألا تركز فقط على تعزيز قيمتها من خلال تعظيم الأرباح والنتائج ولكن التركيز على القضايا البيئية والاجتـماعية بالتساوي **(Elkington, 1998)** لذلك يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها نموذج للمحصلة الثلاثية.

1.2 أبعاد التنمية المستدامة : ان تعاريف السابقة للتنمية المستدامة تتضمن ابعادا متعددة و متداخلة فيما بينها تتمثل في :

- **البعد الاقتصادي :** يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة، فالنمو الاقتصادي يجب أن يتحقق بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية و المحافظة على رأس المال البيئي**(كربالي ب ، حمداني م، 2010)** .
- **البعد الاجتماعي :** يركز على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية و الثقافية، زيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية
- **البعد البيئي :** يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب إتباعها بهدف التسيير الامثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره و استنزافه بطريقة غير عقلانية(**Louis. G et autres, 2014,).**

- **البعد المؤسسي :** يتضمن تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق إقامة مؤسسات قادرة على تنفيذ الاستراتجيات التي تتضمن تطبيق مبدئها و أسسها (**Stephen A. R, 2014**).
- **البعد التقني :** هو التحول الى التكنولوجيات أنظف تقلل من استهلاك الطاقة عن طريق تحسين أنماط إنتاجها و استهلاكها و تسمح باستخدام الموارد المتجددة **(محارب ق، 2011).**

3. المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)

إن تعريف المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة في المعاجم الأجنبية تعني إما واجبا معينا على الفرد أداءه، أو شخص يجب ان يكون أحدهم مسؤولا عنه **(محمد ح، 2003)**، أما من الناحية الاصطلاحية تعرف بأنها المعيار الاجتماعي الذي يقرر ان الاسرة أو الجماعة الاجتماعية الأكبر منها تعتبر مسؤولة عن سلوك أعضائها و لا بد من وضع هذه الجماعة في الاعتبار إذا ارتكب العضو أو المجموعة من الاعضاء أي سلوك انحرافي **(غيث م، 2006)** ، فيما يرى **محمد التويجري** أن المسؤولية الاجتماعية تتطلب إيجاد ترابط بين متطلبات المؤسسة و احتياجاتها و مموليها و العاملين فيها و المجتمع المحلي الذي تخدمه **(عباس م، 2014)**.

حددت **المفوضية الأوروبية (2001)** المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "مفهوم تقوم بموجبه الشركات بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي" ، إن المعنى الأوسع لتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات يجعل من الصعب على المؤسسات أن يكون لديها سياسة تقليدية راسخة بشأن ما يجب تضمينه بالضبط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية الخاصة بهم ، لهذا السبب اختارت العديد من الشركات ضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية ما "تشعر" بأنه مناسب لإدراجه ضمن ممارسات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بهم .

تعرّف **مؤسسة التمويل الدولية (2008)** المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "التزام الشركات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين حياتهم بطرق مفيدة للأعمال التجارية والتنميــة" **(مؤسسة التمويل الدولية، 2008).**

فقد تم بالفعل إنشاء إطار عمل المسؤولية الاجتماعية للشركات في الخمسينيات والستينيات حيث عرّف "**Bowen**" المسؤولية الاجتماعية للشركات في **عام 1953** على أنها ... التزام لمتابعة السياسات لاتخاذ القرارات واتباع خطوط العمل التي تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع **(Bhaghwat, p, 2011)** ، كما تم تقديم تعريف آخر من طرف(**Caroll, 1999**) وفقًا لـ "المسؤولية الاجتماعية للأعمال فهي تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية للمنظمات التي لدى المجتمع في وقت معين " و يؤكد تعريف **Caroll's** على أن المجتمع يتوقع من الشركات أن تكون مسؤولة طوال الوقت بغض النظر عن تغير الوقت والظروف ، ويتوقع المجتمع من الشركات تحسين

مسؤولياتها تجاههم ، كما حدد **Caroll's** ابعاد المسؤولية الاجتماعية وفقا للشكل رقم 01 .

الشكل رقم 01 : ابعاد المسؤولية الاجتماعية حسب Carrol

Source : Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. Business horizons, 34(4), 39-48, p-p: 2-4**.**

و من خلال هذه الابعاد حسب **CAROLL** نجد أنها ابعاد مترابطة و متكاملة بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد و تهمل البعد الأخر مثلا ان لا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية، فالمبدأ الأساسي هو البحث بشكل اساسي عن الاساليب و الطرق التي تساعد في تحسين نوعية حياة العاملين و لأفراد المجتمع، ذلك من خلال اسهاماتها الطوعية بأموالها و برامجها لصالح المجتمع و عبر دعم برامج التنمية المحلية و هذا ما يساهم في بقاء المؤسسة و ازدهارها و تطورها و تحسين صورتها أمام المجتمع**(البكري, 2001 ت)** .

ويوضح الجدول التالي خلاصة الممارسات الأكثر شيوعا في دول العالم و التي يمكن أن تعتبر أبعادا أساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الأساسية و الفرعية.

الجدول رقم 01 : يوضح أبعادا اساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الأساسية و الفرعية

البـــعد	العناصر الاساسية	العناصر الفرعية
الإقتصادي	المنافسة العادلة	– منع الاحتكار و عدم الإضرار بالمستهلكين. – احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكونولوجيا	– إستفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات التي يمكن أن يوفرها. – إستخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة
	قوانين حماية المستهلك	– عدم الإنجاز بالمواد الضارة على إختلاف أنواعها. – حماية الأطفال صحيا و ثقافيا. – حماية المستهلك من المواد المزيفة و المزورة.
		– منع تلوث المياه و الهواء و التربة. – التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. – منع إستخدام التعسفي للموارد.

القانوني	حماية البيئة	– صيانة الموارد و تنميتها.
	السلامة و العدالة	– منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. – ظروف العمل و منع عمل الأحداث و صغار السن. – إصابات العمل. – التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي. – عمل المرأة و ظروفها الخاصة. – المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. – عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	– مراعاة الجوانب الاخلاقية في الاستهلاك. – مراعاة مبدأ التكافؤ الفرص في التوظيف. – مراعاة حقوق الانسان.
	الأعراف و القيم الاجتماعية	– إحترام العاداة و التقاليد. – مكافحة المخدرات و الممارسات اللاأخلاقية.
الإجتماعي	نوعية الحياة	– نوع التغذية. – الملابس. – الخدمات. – النقل العام. – الذوق العام.

المصدر : طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري. (2015)، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، ط4، ص82.

و وفقًا لـ **(Broomhill, 2007)** فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات "سياقية للغاية من حيث البيئة المؤسسية و الوطنية" حيث يتم اعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات على أساس طوعي.

إضافة على ذلك تكتسب الشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية للشركات ميزة تنافسية وتزيد من مكانة العملاء والمستثمرين والموظفين وتزيد من سمعتها والعلامة التجارية لها وتعزز أداء الشـــــــــــــــــركة

(Milton Friedman, 1970) حيث أن الشركات لديها واجب واحد فقط وهو تجاه المساهمين المتمثل بزيادة ثرواتهم و استمرارًا لوجهة نظره يؤكد المؤلف أن الشركات تتحمل مسؤولية واحدة فقط وهي تحقيق الربح والانخراط في أنشطة تزيد الأرباح وكذلك الامتثال للقواعد والقانون.

تتعلق مسؤولية الشركة بموظفيها وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بشكل مباشر في العمل وليس البيئة أو المجتمع الذي تعمل فيه ، علاوة على ذلك تقلل المسؤولية الاجتماعية للشركات من أرباح الشركة لأن تكاليف ممارساتها مدعومة من قبل الشركة **(Idemudia, 2007)** ، وقد تدعمت هذه الحجج بوجهة النظر التي تنص على أن الشركات يجب أن تستثمر أموالها فقط في الأنشطة التي تحقق أرباحًا للمؤسسة.

على العكس من ذلك فإن المنظرين الآخرين لديهم رأي مختلف فيما يتعلق بتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث شدد **الكينزيون الجدد** على أنه في بعض الأحيان يمكن أن يكون لعمليات الشركات تأثير سلبي على المجتمع من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية على حســــــــــاب البيئة **(Broomhill, 2007)**، و وفقًا لـ **(Business for Social Responsibility BSR)** فإن الشركات التي تحقق "نجاحًا تجاريًا بطرق تحترم القيم الأخلاقية وتحترم الأشخاص والمجتمعات والبيئة الطبيعية" هي شركات مسؤولة حقًا حيث لا يلحق صانعو القرار بأي ضرر في أعمالهم التجارية و لا أي أثر سلبي كذلك لأنشطتهم على المجتمع والبيئة.

و يعتقد الكثيرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لا ينبغي أن يكون تطوعيًا بل إلزاميًا ويجب أن يتم تضمين ذلك في مدونات السلوك أو الأعمال الوطنية والدولية**(Moir, 2001 ; Visser, 2008 a, b)** لذلك يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها مجموعة من السياسات والممارسات والبرامج المعتمدة والمتضمنة في استراتيجية الأعمال وعمليات صنع القرار في الشركة وتؤخذ في الاعتبار القضايا المتعلقة بأخلاقيات العمل والاستثمار المجتمعي ومكان العمل وحقوق الإنسان و مخاوف بيئية و بالتالي فإن الشركات تتحمل المسؤولية تجاه المجتمع حيث تعمل للاستجابة لمتطلباتهم وليس فقط لمصلحة مساهميها والامتثال للقانون **(Utting, 2005a) .**

و هناك اهتمام متزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط من الباحثين ولكن أيضًا من المؤسسات لدمج المسؤولية الاجتماعية للـــــــــــــــــشركات في

استراتيجيت أعمالهم **(Porter and Kramer, 2006)** ، فعلاوة على ذلك هناك أيضًا ضغوط من الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمجتمع ككل على الشركات لتتبنى المسؤولية الاجتماعية كعنصر مهم.

فإذا كانت الشركات في الماضي قد اعتمدت المسؤولية الاجتماعية طواعية ففي الوقت المناسب نظرت العديد من الشركات و خاصة الشركات متعددة الجنسيات في المسؤولية الاجتماعية و دمجتها كجزء من أنشطتها وسياساتها المؤسسية.

إذن تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءًا مهمًا يجب العمل على إدراجه في صلب أهداف أعمال المؤسسات **(HOKPINS, 2005)**.

كما ان هنالك عدة مفاهيم تقترب من مفهوم المسؤولية الاجتماعية مثل مصطلح العمل الخيري للشركات؛ مواطنة الشركات؛ اخلاقيات العمل؛ أصحاب المصالح و الشراكة المجتمعية؛ المسؤولية المستدامة؛ الأداء الاجتماعي للمنظمات و الشركات.

مما سبق يمكن تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام أخلاقي و إجتماعي و إنساني تجاه كافة المنظمات العاملة في المجتمع لتطويره و تحديثه في كافة الأنشطة الإنسانية مثل رعاية المتفوقين علميا ، حملات التوعية المجتمعية..... وهكذا و ذلك من أجل تطوير المجتمع و تحديثه **(فولي ر، عثمان ح، 2009، ص34).**

1.3 الأسباب التي أدت إلى تنامي المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تقسيم أسباب تنامي الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى صنفين من الأسباب:

أ/ معالجة الآثار السلبية للممارسات الاقتصادية الخاطئة:

و لعل من أبرز هذه الأسباب محاولة التخفيف من الأضرار التي سببتها عولمة الاقتصاد والتي من أهمها **(بقدور ع ، بكار أ، 2012)**:

- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين دول العالم.
- إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادها.
- عدم قدرة الدولة على حماية المنتجين المحليين من المخاطر.
- عدم قدرة الدولة على تحسين المستوى المعيشي للعائلات الفقيرة.
- تزايد ضغوط الهيئات والجمعيات الإنسانية والبيئية التي تعمل على إيقاف التجاوزات التي تؤثر سلبا على حياة الإنسانية.
- عدم العدالة في توزيع المكاسب المتأتية من تحرير التجارة الخارجية.
- تزايد حدة الأزمات المالية بسبب تحرير الأسواق العالمية النقدية.
- الكوارث البيئية والفضائح الأخلاقية التي تسببت في أضرار إنسانية وبيئية جسيمة نذكر منها على سبيل المثال تلك التي خلفها مصنع الكيمياويات في بوبال بالهند سنة 1984 والتي خلفت خمسة عشر ألف (15000) ضحية و أيضا الكارثة التي أحدثتها Exxon Oil Spill النفطية في آلاسكا سنة 1989 ونذكر

أيضا فضيحتي الرشوة التي قامت بها شركة IBM و شركة Bancon Nacion الأرجنتينية وغيرها من الفضائح الأخلاقية والمالية والاقتصادية.

- زيادة البطالة مع تكييف اقتصاديات الدول لمواجهة متطلبات التعامل في الأسواق العالمية والاستجابة لظروف العولمة كضغوط الصندوق النقد الدولي.

ب/ تبني المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص بهدف تحقيق مكاسب:

من الأسباب أو الدوافع الخفية التي تجعل المؤسسات تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية هي تلك المكاسب المتعددة التي تعود عليها من خلال ذلك فهي بالأصل مؤسسات اقتصادية هدفها الأساسي هو تحقيق مصالحها والمحافظة على استمرارها و من بين المكاسب التي تستفيد منها المؤسسات من خلال اهتمامها ببرامج المسؤولية الاجتماعية نذكر منها **(بقدور ع, بكار أ, 2012):**

- تحسين سمعة المؤسسات.
- تسهيل الحصول على الائتمان.
- استقطاب الكفاءات البشرية.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات.
- رفع قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار.

تحسين علاقة المؤسسة مع عناصر البيئة الخارجية **(ناصر م، الخضر ع، 2013)**

2.3 سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات :

تشير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) إلى تشغيل الأعمال التجارية بطريقة تراعي التأثير الاجتماعي والبيئي الذي خلقته الشركة ، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات تعني الالتزام بتطوير السياسات التي تدمج الممارسات المسؤولة في العمليات التجارية اليومية والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تنفيذ هذه الممارسات.

تتضمن سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات **(Bhagwat, P. , 2011)** ما يلي:

- اعتماد إصلاح الضوابط الداخلية.
- الالتزام بالتنوع في التوظيف ومنع التمييز .
- أماكن عمل عالية الأداء تدمج آراء موظفيها في عمليات صنع القرار .
- اعتماد سياسات تشغيل تتجاوز الامتثال للقوانين الاجتماعية والبيئية .
- إنتاجية متطورة للموارد .
- تركز على استخدام الموارد الطبيعية بطريقة أكثر إنتاجية وكفاءة وربحية (مثل المحتوى المعاد تدويره وإعادة تدوير المنتج) ؛

4. الإطار النظري للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

إن استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد الأدوات لضمان تحقيق التنمية المستدامة لا يكفي إذا كانت صياغة السياسات وتنفيذها لا تشمل المجتمع والبيئة.

تلعب الحكومات دورًا مهمًا لا سيما في البلدان النامية عند تلبية احتياجات تنمية المواطنين "يجب أن يكون تعزيز قضايا التنمية الاجتماعية أيضًا شراكة بين الحكومة والجهات الفاعلة الخاصة وغير الحكومية وعلى وجه الخصوص قطاع الشركات" **(HOKPINS, 2005)** ، كثيرا ما تكون الحكومات في البلدان النامية غامضة وغير فعالة في مجال المسؤولية الاجتماعية ، حيث يمكن اعتبار ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية كأداة بديلة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

وفقًا لمركز **St. James Ethic** للأخلاقيات : "تتحقق مسؤولية الشركة عندما تقوم الشركات بتكييف جميع ممارساتها لضمان أنها تعمل بطرق تلبي أو تتجاوز التوقعات الأخلاقية والقانونية والتجارية والعامة للمجتمع " وبالتالي فإن دمج سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في العمليات التجارية اليومية أمر لا بد منه وليس شيئًا تختار الشركات القيام به في الوقت المناسب لها بشكل مختلف عما روجت له اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لا يشمل مفهوم التنمية المستدامة البيئة فقط بل يشمل أيضًا الأنشطة التي تهتم باحتياجات المجتمع والأشخاص الذين يعيشون فيه **(WCED, 1987)**.

ذكر **(Dumitrescu and Simionescu, 2014)** أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات يتم تنفيذها بشكل متكرر ودراستها في البلدان المتقدمة و في حين أن ممارسات ونظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية لا تزال محل نقاش وتحتاج إلى مناقشة مطولة. كما أكـــــــــد **(Kemp, 2001)** هناك عقبات مختلفة في تحقيق مسؤولية الشركات لا سيما في البلدان النامية حيث المؤسسات والمعايير ونظام القانون ضعيف نسبيًا حيث أكدت الدراسات **(Jamali and Mirshak, 2007)** أنه هناك العديد من خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات المتقدمة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بإطار المسؤولية الاجتماعية للشركات المطلوب تعديله بحيث يتناسب مع سياق البلدان النامية.

و بالنظر إلى كل ما سبق فإن السؤال المطروح في السنوات الأخيرة ليس ما إذا كان ينبغي أو كيف يمكن تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات بكفاءة في البلدان النامية **(Ruggie 2008 a, b; 2010, 2011)** حيث كشفت الأدبيات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والأدلة التجريبية أن الشراكة بين الشركات والمجتمع الذي تعمل فيه كانت ناجحة تمامًا في حين أن الافتقار إلى الشراكة إلى جانب المشاورات النادرة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن يكون له آثار سلبية وغير مستدامة على المجتمع وبالتالي فإن التنفيذ الفعال للمسؤولية الاجتماعية للشركات يتم من خلال الشراكة بين الشركات والمجتمع في ما يتعلق بالمخاوف اللاحقة، فالشراكة الناجحة بين الشركة والمجتمع لديها القدرة على التنفيذ وضمان استدامة المشروع ، علاوة على ذلك يمنح نجاح الشراكة هذا المجتمع إحساسًا بملكية المنتجات التي تقوم بها الشركة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة حيث يوضح هذا الرسم البياني علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة.

الشكل 2: العلاقة بين SD و CSR

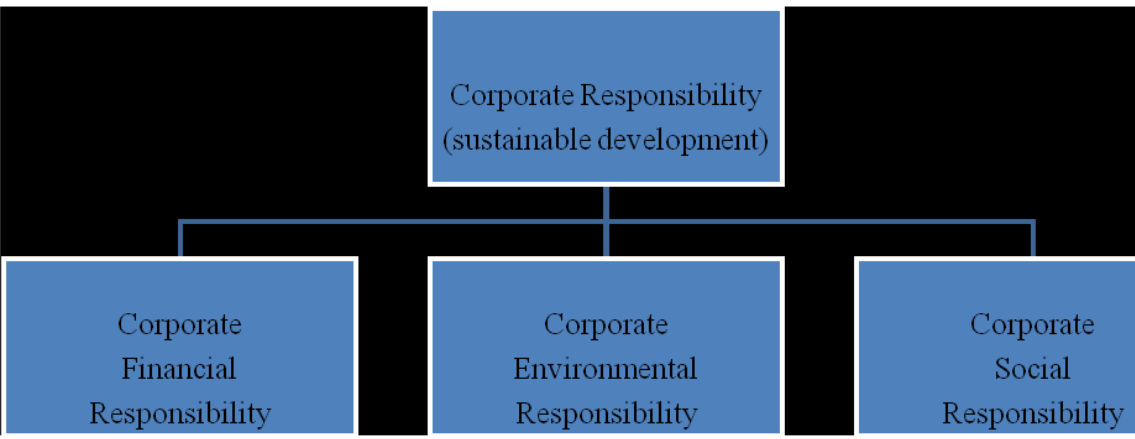

Source : Bhagwat, P. (2011, March). Corporate social responsibility and sustainable development. In *Conference on Inclusive & Sustainable Growth*

يجب أن ترتكز الفكرة الأساسية لدمج جانب الاستدامة في إدارة الأعمال على الإيمان الأخلاقي بالعطاء والأخذ للحفاظ على شركة ناجحة على المدى الطويل نظرًا لأن الشركة جزء لا يتجزأ من نظام معقد من الترابطات داخليا وخارجيا بالإضافة الى انه يجب أيضا الوفاء بهذا الطابع الأخلاقي المتمثل بالتزام الشركة بحماية البيئة.

كما يوصى باستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات كجانب اجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة الذي يعتمد أساسًا على نهج أصحاب المصلحة السليمة بحيث تركز المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص على مشاركة الشركات وتحقيق مسؤولياتها كعضو في المجتمع وتلبية توقعات جميع أصحاب المصلحة.

يوضح الشكل أدناه الإطار المقترح الذي يتم فيه تعريف التنمية المستدامة من قبل **Brundtland** ونموذج المحصلة الثلاثية كمفهوم أخلاقي و تقديم أفكارًا تتعلق بالتوجه المستدام على المستوى الكلي.

الشكل 3: العلاقة بين التنمية المستدامة واستدامة الشركة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

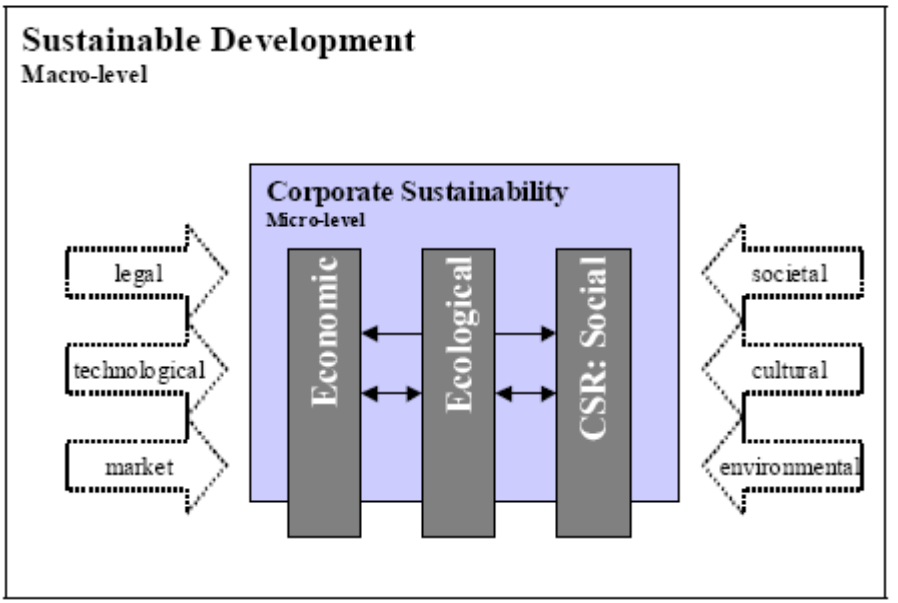

Source : Bhagwat, P. (2011, March). Corporate social responsibility and sustainable development. In Conference on Inclusive & Sustainable Growth.

تم ذكر مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الشركة على أنه استدامة الشركات التي تستند إلى الركائز الثلاث الاقتصادية والبيئية والقضايا الاجتماعية وبالتالي فإن البعد الاجتماعي يسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات و يتأثر توجه الشركة بشأن الاستدامة بشكل خاص بالتأثيرات الخارجية بسبب التوجه المحدد للاستدامة على المستوى الكلي:

-القانونية / المؤسسية: القوانين وحقوق الإنسان ...إلخ
-التكنولوجية: تقنيات جديدة.
-السوق: الموردون ؛ المنافسون العملاء ؛ ميل التوجه.
-مجتمعية: المنظمات غير الحكومية ؛ المجتمع.
-الثقافية: المواقف والسلوك.
-البيئة: الطبيعة ؛ توافر الموارد.

لا يقتصر تأثير المجتمع على الشركة فحسب بل إن تنفيذ استدامة الشركات في المؤسسات له أيضًا آثار إيجابية على المجتمع على المدى الطويل كما يتضح من الأعمدة الرمادية التي تصل إلى المنطقة البيضاء من الشكل.

5. المسؤولية الاجتماعية للشركات و دورها كقيمة أساسية للمؤسسة :

وفقًا لتقرير مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة **(WBCSD)** عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فإن القضايا التي طرحت بقوة في مجلس الأعمال هي كما يلي:

أ/ حقوق الانسان:

حقوق الإنسان هي من الحقوق العالمية التي يحق لكل شخص التمتع بها وحمايتها و تتمثل الفكرة الأساسية لهاته الحقوق في المبادئ الأساسية التي يجب احترامها في معاملة جميع الأجناس الرجال والنساء والأطفال ، أي يجب ان تكون موجودة في جميع الثقافات والمجتمعات.

هذه الحقوق مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 1948 حيث يغطي الإعلان مجموعتين عريضتين من الحقوق: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية.

اشار حوار **WBCSD** :

-حقوق الأنثى / المرأة ، المساواة بين الأجيال ، حقوق بقاء السكان الأصليين ، التحرر من الأنظمة القمعية ، حقوق الشواذ ، حقوق المعوقين ، حرية التعبير.

حيث اقترح أن:

- يجب على الشركات أن تعبر بشكل علني وصريح عن دعمها لحقوق الإنسان وأن توفر التدريب التوعوي للموظفين.
-شرعية عمل الشركة في جميع انحاء العالم على تدعيم حقوق الإنسان و خلق "جو من النزاهة" حول نشاطها (أسر الموظفين والمجتمع المحلي) و الإفصاح و التحدث عن هذه القضايا.
-يجب على الشركات ان تتعامل مع حقوق الإنسان كأولوية خاصة و وجوب التنسيق مع العالم الخارجي والتعلم من الممارسات الجيدة للآخرين.
- تعتبر الاتفاقيات الدولية مصدر إرشادات قيمة حول الواجبات والمسؤوليات.

ب/ حقوق أصحاب المصالح:

نهيك على المساهمين كل من الموظفين والعملاء / المستهلكين والموردين و المجتمع و المشرع هم كذلك اصحاب مصالح لأنهم يؤثرون بشكل مباشر على المؤسسة لدى يجب على الشركة مراعاة حقوقهم باحترام و تقدير .

ج/ حقوق الموظف:

تتجسد حقوق الموظفين في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتشمل هذه حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية و القضاء على جميع أشكال العمل الجبري والإلزامي و إلغاء عمالة الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهن.

أشارت جلسة الحوار **WBCSD**:

- حل هذه المشاكل يكمل في حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية.
- إستراتيجيات الشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تتفادى أخطار تقليص المستخدمين وعمليات الادماج والتسريح .
- من المفترض أن تمارس الشركات مستوى أعلى من الإشراف الاجتماعي عند التعامل مع حقوق الموظفين.
- يجب مراعاة احترام الشركات للعادات المحلية وتعديل الممارسات ، حيث يعد التنوع الثقافي و التنوع الجنسي في مكان العمل ضروريًا لتحقيق فهم أفضل واستنباط أفضل لخطط للعمل.

د/ حماية البيئة:

حماية البيئة جراء تأثير مخلفات نشاط الشركات تعتبر مسؤولية أساسية إلى جانب التزاماتها القانونية والتي تختلف وفقًا من منطقة الى أخرى ، يُنظر إلى الشركات على أنها تتحمل مسؤولية واسعة لحماية البيئة المادية عبر سلاسل التوريد الخاصة بها و يجب أن يلتزموا بالتحسينات المستمرة في الكفاءة البيئية (فعل المزيد بموارد أقل) وإدارة دورة الحياة الكاملة لمنتجهم أو خدمتهم.

أشارت جلسة الحوار **WBCSD**:

- يجب أن تكون الشركات استباقية فيما يتعلق بالبيئة وأن تبحث عن الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى ميزة تنافسية.
- تمهد الشركات الرائدة والمسؤولة الطريق للآخرين لإتباع الطرق السليمة للحفاض على البيئة.

- ترتبط المشاكل البيئية بالعديد من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ه/ التفاعل الاجتماعي:

تغطي القضايا الاجتماعية مجموعة واسعة من الأنشطة بما فيها برامج المساعدات الاجتماعية ؛ دعم الاحتياجات التعليمية؛ تعزيز الرؤية المشتركة لدور الشركة في المجتمع ؛ ضمان صحة المجتمع وسلامته و الرعاية و تمكين الموظفين من القيام بعمل تطوعي في المجتمع ، العطاء الخيري.

اشارت جلسة حوار **WBCSD :**

- يجب على العلاقات الاجتماعية التركيز على تأثيرات الأنشطة الاقتصادية والتفاعلات و على الأعمال الخيرية..
- يجب على الشركات تفادي التوتر الناجم عن صراع تحقيق أولويات المجتمعات المختلفة مثل أولويات الموظفين والسكان المحليين.
- يجب أن تبذل الإدارة العليا جهدًا صادقًا لفهم اهتمامات المجتمع وإعلام المجتمع بأن اهتماماته يتم أخذها على محمل الجد من قبل الشركة.
- يتطلب على الشركة بناء الثقة مع المجتمع بالتناسق والالتزام طويل الأمد.

ل/ علاقات الموردين:

ان سلاسل التوريد هي في الغالب علاقات متبادلة و معقدة بين مجموعة واسعة من الشركات فيمكن أن تتأثر الشركات بإجراءات مورديها المباشرين وغير المباشرين مما يجعله عرضة لعواقب الممارسات السيئة مثل استخدام عمالة الأطفال وطرق الإنتاج الملوثة.

اشارت جلسة حوار **WBCSD :**

- تتغير حدود المسؤولية التقليدية على طول سلسلة التوريد مع زيادة الضغط على الشركات لتطبيق نهج دورة الحياة الكاملة لمنتجاتها.
- قضايا سلسلة التوريد متغيرة بدرجة كبيرة حسب القطاع الصناعي والنسبة المئوية من حصة السوق.
- هناك احتمال أن الشركات في نهاية سلسلة التوريد يمكن أن تستخدم موقعها التنافسي للتأثير على الآخرين في السلسلة خاصة من خلال التحالفات القطاعية مثل برنامج الرعاية المسؤولة للصناعة الكيميائية.
- يجب أن تكون علاقات الموردين "طريقًا ثنائي الاتجاه" تمتد المسؤولية في كلا الاتجاهين.

ر/ المراقبة والتقييم:

تتطلب الإدارة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات مراقبة الأداء وقياسه والإبلاغ عنه وفق المؤشرات المقبولة عمومًا و يمكن الاستفادة من التجارب المحققة سابقا في مجال الادارة و الرصد والإبلاغ عن التأثيرات البيئية.

اشارت جلسة الحوار **WBCSD** :

ليس من دور **WBCSD** ابتكار رموز أو إرشادات جديدة ولكن العمل على المساعدة في فهم واستخدام الرموز الموجودة.

4.خاتمة:

أن موضوع المسؤولية الاجتماعية و علاقته بالتنمية المستدامة يعتبر من القضايا التي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضعف ومعلومات عن أثر التدخلات) حيث تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المنجز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و اكتساب خبرة و وجهات نظر جديدة حول كيفية النمو في نهجهم للاستدامة وكيفية تطوير نماذج أعمال المبتكرة التي أصبحت تتبناه المسؤولية الاجتماعية للشركات كمبدأً رائدًا للإدارة العليا ورواد الأعمال.

5. المراجع

(1) **تامر ياسر البكري**. التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، ص 52، **(2001)**.

(2) رضا فولي و عثمان ثابت حسن. التطورات العلمية و الأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، **(2019)**.

(3) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري.المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، ط4، ص82، **(2015)**.

(4) عائشة بقدور و آمال بكار. المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام, ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، **(14-15 يناير 2012)**.

(5) **عباس محمد منال**. المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة و افاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، ص 141، **(2014)**.

(6) **كربالي بغداد، حمداني محمد**. استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد45، العراق، ص6، **(2010)**.

(7) **محارب محمد عبد العزيز قاسم**. التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الاسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 168، **(2011)**.

(8) **محارب محمد عبد العزيز قاسم**. مرجع سابق، ص 198، **(2011)**.

(9) **محمد جودة ناصر، علي الخضر**. المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق، ص ص 23-24، **(2013)**.

(10) **محمد حسام الدين**. المسؤولية الاجتماعية، منشورات الدار المصرية اللبنانية، ط1، ص 49، **(2003)**.

(11) **محمد عاطف غيث**. قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الازارطية الإسكندرية، ص63، **(2006)**.

(12) **Adams, W. M**. Green Development: Environment and Sustainability in the Third World, 2nd Ed. New York: Routledge, **(2001)**.

(13) **Binder, A., Palenberg, M. and Witte, M.J**. "Engaging Business in Development: Results of an International Benchmarking Study", GPPi Research Paper, Series No. 8, Berlin, Global Public Policy Institute, **(2007)**.

(14) **Bhagwat, P**. Corporate social responsibility and sustainable development. In Conference on Inclusive & Sustainable Growth. pp 2-3, **(2011, March)**.

(15) **Broomhill, R.** "Corporate Social Responsibility: Key issues and debates", Don Dunstan, paper no.2/2007, Don Dunstan Foundation, **(2007)**.

(16) **Brundtland, G. H. (ed),** Our Common Future: The World Commission on Environment and Development, Oxford: Oxford University Press, **(1987)**.

(17) **Buckley, P. J., and Ghauri, P. N.** "Globalisation, economic geography and the strategy of multinational enterprises", Journal of International Business Studies, no. 35: 81–98, **(2004)**.

(18) **Carroll, A. B.** "Corporate social responsibility. Evolution of a definitional construct", Business and Society, vol. 38, no. 3: 268–295, **(1999)**.

(19) **Dumitrescu D., and Simionescu L.,** "Should developing countries adopt corporate social responsibility? Empirical evidence from Romania", Journal of Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research, vol. 48, no. 2: 19–36, **(2014)**

(20) **Dunning, J. H., and Fortanier, F.** "Multinational enterprises and the new development paradigm: Consequences for host country development", Multinational Business Review, vol. 25, no. 1: 25–45, **(2007)**.

(21) **Dunning, J. H.** "Upgrading the quality of global capitalism: The moral dimension", In S. C. Jain & S. Vachani (Eds.), "Multinational corporations and global poverty reduction": 346–379. Cheltenham and Northampton: Edward Elgar, **(2006)**.

(22) **Dunning, J. H.** "Location and the multinational enterprise: John Dunning's thoughts on receiving the Journal of International Business Studies 2008 Decade Award", Journal of International Business Studies, no. 40: 20–34, **(2009)**.

(23) **Elkington, J**. Accounting for the triple bottom line. Measuring Business Excellence., **(1998)**.

(24) **European Commission,** Promoting a European framework for corporate social responsibility, Green Paper, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, **(2001)**.

(25) **Freeman, R**. Strategic Management: A Stakeholder Perspective, Boston, MA: Pitman, **(1984)**.

(26) **Friedman, M.,** "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits", The New York Times Magazine, September 13**, (1970)**.

(27) **Griffith, D. A., Cavusgil, S., and Xu, S**. "Emerging themes in international business research", Journal of International Business Studies, no. 39:1220–1235, **(2008)**.

(29) **Harald.A ,** Cleaner energy cooler climate : Developing sustainable energy solutions for south Africa, Human science research council, South Africa, p 19, **2009**.

(30) **Hopkins, M**. "Measurement of corporate social responsibility", International Journal of Management and Decision Making, Vol. 6, No. 3–4 :213–231, **(2005)**.

(31) **Idemudia, U**. "Community perceptions and expectations: reinventing the wheels of corporate social responsibility practices in the Nigerian oil industry", Business and Society Review, vol. 112, no. 3:369–405, **(2007)**.

(32) **Jamali, D and Mirshak, R**."Corporate Social Responsibility (CSR): Theory and Practice in a Developing Country Context", Journal of Business Ethics, no. 72, **(2007)**.

(33) **Journal of International Business Studies,** no.35:259–276.

(34) **Kemp, L.** "Corporate social responsibility in Indonesia: quixotic dream or confident expectation?", Technology, Business and Society Programme, no. 6, UN Research Institute for Social Development (UNSRID), Geneva, **(2001).**

(35) **Kolk, A., & Pinkse, J.** "A perspective on multinational enterprises and climate change. Learning from an 'inconvenient truth?", Journal of International Business Studies, vol. 39, no.8:1359–1378, **(2008).**

(36) **Louis. G et autres,** Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir, les presses universitaires Laval, Canada, p 189, **2014.**

(37) **Meadows, D. H., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens, W. W.** The limits to growth. New York, 102(1972), 27, **(1972).**

(38) **Meyer, K.E.** "Perspectives on multinational enterprises in emerging economies", Journal of International Business Studies, no.35:259–276, **(2004).**

(39) **Moir, L.** "What do we mean by corporate social responsibility?", Corporate Governance, no. 2:16–22, **(2001).**

(40) **Peng, M. W., Sun, S. L., Pinkham, B., and Chen, H.** "The institution–based view as a third leg for a strategy tripod", Academy of Management Perspectives, vol. 23, no.3:63–81, **(2009).**

(41) **Porter, M. E. and Kramer, M. R.** "Strategy & society. The link between competitive advantage and corporate social responsibility", Harvard Business Review, vol. 84, no.12: 78–92, **(2006).**

(42) **Reinhardt, F. L., Stavins, R. N., and Vietor, R. H. K.** "Corporate social responsibility through an economic lens", Review of Environmental Economics and Policy, vol. 2, no.2: 219 – 239, **(2008).**

(43) **Ruggie, J**. Clarifying the Concepts of «Sphere of influence» and «Complicity», Geneva: UN Doc A/HRC/8/16, **(2008a)**.

(44).**Ruggie, J**. Protect, Respect and Remedy: A Framework for Business and Human Rights, Geneva: UN Doc A/HRC/8/5, **(2008b)** .

(45) **Ruggie, J**. "Statement by Professor John Ruggie, Mandate of the special representative of the Secretary-General on the issue of human and transnational corporations and other business enterprises" 65th session of the General Assembly Third Committee Item # 68 (b), New York. Accessed from: www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/2010GA65Remarks.pdf, **(2010)**.

(46) **Ruggie, J**. Guiding principles for the implementation of the United Nations «Protect, respect and remedy» framework Report of the Special Representative of the Secretary General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises UN A/HRC/17/31 21 March 2011, **(2011)**.

(47) **Stephen A. R,** Sustainable Development Handbook, Taylor & Francis Ltd, USA, p 36, **2014**,

(48) **Stephen A. R,** p 281, **2014**.

(49) **UN ,**The Global Compact, The Global Compact Office, United Nations, May 2007, brochure, **(2007)**.

(50) **UN** About the Global Compact: Note on Integrity Measures, **(2008)**.

(51) **UN** .What are the Millennium Development Goals, **(2008)**

(52) **Utting, P**. "Business Responsibility for Sustainable Development" UNRISD Occasional Paper No. 2, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, **(2000)**.

(53) **Utting, P**. "Corporate Responsibility and the Movement of Business" , Development in Practice, Vol. 15, no 3 – 4: 375 – 388, **(2005a)**.

(54) **Verbeke, A**. International business strategy, Cambridge: Cambridge University Press Visser, W. (2008a) "CSR: The New Era of Corporate Sustainability and Responsibility", CSR Inspiration Series No. 1. www.csrinternational.org, **(2009)**.

(55) **Visser, W**. "The Long Tail of Corporate Social Responsibility" CSR Inspiration Series No. 5, **(2008b)**.

(56) **World Bank**. Investment Climate Survey, Washington: World Bank, **(2005)**.

(57) **World Commission on Environment and Development**. Our Common Future. The Oxford University Press, Oxford, **(1987)**.

(58) **UNDP**. "Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis", Brussels, United Nations Development Program, **(2006)**.